SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 16 جويلية 2019
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: نقابة أعوان وزارة الدفاع الوطني
الموضوع : جلسة تفاوضية
مرحلة النزاع :
نوع المكاسب : دراسة مقترح الترفيع في مقادير منحة التكاليف الخاصة المسندة للاعوان المدنيين / النظر في إمكانية تمتيع المدنيين بوزارة الدفاع بمجانية النقل / انجاز مشروع الامر الحكومي المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لتعاونية الاعوان المدنيين/زي الشغل/ التمتع بكافة الخدمات الاجتماعية على غرار نظرائهم العسكريين / الاتفاق على عقد اجتماعات دورية كل 06 اشهر
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

تونس في : 16 جويلية 2019

الجمهورية التونسية
وزارة الدفاع الوطني
الديوان

37
الملحق

مجضر جلسة

للمتابعة والافادة الدورية فيما. تخص كل النقاط التي تم استعراضها والاتفاق
وما تم اتخاذه من اجراءات مع وزارة الداخلية.

الموضوع: حول إجتماع مع النقابة العامة لأعوان وزارة الدفاع الوطني التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل.

وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم زبيري

16 جويلية 2019

إنعقد يوم الجمعة 05 جويلية 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا إجتماع بمقر وزارة الدفاع الوطني وذلك بإشراف السيد وزير الدفاع الوطني وبحضور ممثلي الإتحاد العام التونسي للشغل المدرجة أسماؤهم بالملحق المصاحب.

إفتتح السيد وزير الدفاع الوطني الإجتماع مرحبا بالحضور مؤكدا على أهمية الحوار بين الإدارة والمنظمة النقابية وحرص الوزارة على متابعة المواضيع العالقة وتسويتها، حيث تمّت الإستجابة للبعض منها، في حين أن بعض الطلبات الأخرى لا يمكن البتّ فيها إلا على مستوى رئاسة الحكومة في إطار لجنة المفاوضات 5 زائد 5.

ومن جهته وجّه السيد منعم معميرة، الأمين العام المساعد، المكلّف بالوظيفة العمومية بالإتحاد العام التونسي للشغل، تحية للقوات المسلحة مثمّنا الدور الذي يقوم به الجيش الوطني في تدعيم الأمن والدفاع عن حرمة الوطن في ظل الوضع الإستثنائي الذي تمرّ به البلاد.

كما أشار في هذا السياق إلى أن وزارة الدفاع الوطني تشغّل عسكريين ومدنيين يعملون جنبا إلى جنب، إلاّ أن الأعوان المدنيين يشعرون بعدم المساواة مع زملائهم العسكريين في عدّة مجالات خاصة على مستوى الفوارق في الأجور. كما بيّن أنه على الرغم من خصوصية العمل بوزارة الدفاع الوطني، توجد تضييقات على مستوى ممارسة الحق النقابي ببعض الهياكل والمصالح التابعة للوزارة.

هذا وقد أكّد السيّد وزير الدفاع الوطني على أنه لا يمكن السماح بحصول أي تجاوزات مهما كان نوعها تستهدف الأعوان المدنيين، وما على الطرف النقابي سوى تقديم حالات مثبتة في الشأن وسيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض.

وفي تدخّله، أفاد السيّد محمد الهيوي، كاتب عام النقابة العامة لأعوان وزارة الدفاع الوطني أن النقاط المعروضة هي نفسها التي تمّ طرحها بالإجتماع المنعقد في 02 أفريل 2018 ولم يتم تنفيذ أغلبها.

وقد أكّد السيّد رئيس الديوان أن أغلب النقاط المعروضة سابقا، تخص طلبات مادية بالأساس ولا يمكن البتّ فيها إلاّ على مستوى وطني على غرار منحة العمل بالليل، منحة الخطر ومشاريع الأنظمة الأساسية.

كما أشار السيّد منعم عميرة أن المنظمة النقابية تولّت إمضاء محضر إتفاق مع وزارة الداخلية يتضمن عرض مشاريع أوامر حكومية تتعلق بالترفيع في أجور الأعوان المدنيين.

وفي هذا الصدد أكّد السيّد وزير الدفاع الوطني أنه سيتمّ سحب الإمتيازات المذكورة على الأعوان المدنيين بوزارة الدفاع الوطني في صورة إقرارها لنظرائهم بوزارة الداخلية، حيث تعهّد الطرف النقابي بموافاة الوزارة بنسخة من محضر جلسة في الإتفاق المذكور.

تمّ التطرق خلال هذا الإجتماع إلى المسائل والنقاط موضوع جلسة العمل المقترحة والمتمحورة أساسا فيما يلي:

1- **منحة أعباء الدفاع الوطني:** تمّ الإتفاق على دراسة مقترح الترفيع في مقادير منحة التكاليف الخاصة المسندة للأعوان المدنيين، دون الحاجة إلى إحداث منحة جديدة وإنجاز أمر حكومي في شأنها تفاديا لطول الإجراءات.

2- **مجانية النقل:** تمّ تسليم ممثلي النقابة نسختين من مراسلتين موجهتين إلى مصالح وزارة النقل بتاريخ 26 فيفري 2018 و28 ديسمبر 2018، قصد النظر في إمكانية تمتيع الأعوان المدنيين بوزارة الدفاع الوطني بمجانية النقل على غرار نظرائهم من العسكريين.

293

هذا وقد أكّد السيّد وزير الدفاع الوطني أنه تحصّل على الموافقة المبدئية من قبل وزير المالية على المقترح المذكور، حيث يمكن طلب ترخيص في الغرض دون رصد إعتمادات إضافية بعنوان سنة 2019، على أنّ الإشكال يبقى قائما فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية لتفعيله تفاديا لمطالبة الأعوان المدنيين التابعين لوزارات أخرى بتعميم هذا الإجراء.

3- تعاونية الأعوان المدنيين: تمّ إنجاز مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للتعاونية، حيث يتمّ حاليا التنسيق مع مصالح كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الإجتماعية قصد الإتفاق على صيغة معدلة، يتمّ على إثرها إمضاء المشروع من قبل الوزارتين تمهيدا لإحالته إلى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة لإتمام الإجراءات القانونية المستوجبة في شأنه.

هذا وقد أوصى السيّد وزير الدفاع الوطني بضرورة إستكمال الإجراءات القانونية لتفعيل الأمر الحكومي المذكور في أجل أقصاه شهرين (02) من تاريخ إنعقاد هذا الإجتماع.

4- نظام أساسي خاص: لا يمكن توحيد مختلف الأنظمة الأساسية في نظام أساسي خاص. هذا وحيث أن الغاية الأساسية من المقترح المذكور هو إضفاء خصوصية على عمل الأعوان المدنيين بوزارة الدفاع الوطني بما يسمح بالترفيع في أجورهم، فإنه يمكن النظر في مقترح زيادة في منحة تشمل جميع الأعوان المدنيين من مختلف الأسلاك والأصناف المنتمين لها.

5- زي الشغل: تمّ إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع شركة لإقتناء زي الشغل لفائدة العملة المدنيين، حيث تمّ تبليغ المزود بالمصادقة على عقد الصفقة في 10 ماي 2019، وبالتالي من المتوقع إستلام أزياء الشغل خلال شهر سبتمبر 2019.

هذا وقد أوصى السيّد وزير الدفاع الوطني بدراسة إمكانية تمتيع الأعوان المدنيين بوصولات مالية لإقناء لباس الشغل سنويا من شركات مختصة في الغرض.

6- **منحة العمل الليلي:** بمقتضى أحكام الأمر عدد 817 لسنة 1981، تُسند منحة العمل الليلي لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بما في ذلك الأعوان المدنيين التابعين لوزارة الدفاع الوطني، ولا يُمكن الترفيع في مقادير المنحة المذكورة إلا بمراجعة النص الترتيبي المذكور على مستوى رئاسة الحكومة.

أشار ممثل الطرف النقابي إلى تمتّع بعض الأسلاك الخصوصية بمنحة العمل الليلي بمقادير أرفع، حيث إقترح إمكانية النظر في إفراد الأعوان المدنيين بوزارة الدفاع الوطني بنص ترتيبي خاص.

7- **العمل الإجتماعي:** يتمتّع الأعوان المدنيون بكافة الخدمات الاجتماعية المبرمجة سنويا على غرار نظرائهم من العسكريين.

وفي الختام أوصى السيّد وزير الدفاع الوطني بمتابعة الملفات المذكورة مع العمل على عقد إجتماعات دورية (كل ستة (06) أشهر) سواء بالتنسيق مع السيّد رئيس الديوان أو مدير عام الشؤون الإدارية والمالية وإحاطته قصد إتخاذ ما يتعيّن من إجراءات.

ورُفعت الجلسة على الساعة الواحدة (13:00) بعد الزوال.

قائمة الحضور

:

من وزارة الدفاع الوطني

- السيّد عبد الحق الخميري، رئيس الديوان
- السيّد رياض عباس، مدير عام الشؤون الإدارية والمالية
- العقيد المكي عيادي، الديوان
- النقيب بالبحرية أنور نصر، الديوان

من الإتحاد العام التونسي للشغل

- السيّد منعم عميرة.

ممثلي النقابة العامة لأعوان وزارة الدفاع الوطن

- السيّد محمد الهيوي
- السيّد رياض الزقرني
- السيّد لطفي بن عائشة
- السيّد كمال الميزاوي
- السيّد عبد اللطيف الفرجاني
- السيّدة أحلام الورفلي
- السيّد عيسى الداودي
- السيّد ناصر عبيدي
- كريم العريفي

296

١٠/١